علاقة التطبيع بمفاوضات الحكم الذاتي. وقد بدأ هذا الجدل بأحاديث رسمية للمسؤولين، ثم في توصيات لجنة الرد على بيان الحكومة في مجلس الشعب، وذلك حينما أوصت اللجنة بأن تتدرج الحكومة في إقامة العلاقات مع إسرائيل وذلك طبقاً للتقدم في مفاوضات الحكم الذاتي وحل القضية الفلسطينية. وفي إطار هذا الجدل نفسه أعلن رئيس مجلس الشعب أن تطبيع علاقاتنا بإسرائيل رهن بتقدم مفاوضات الحكم الذاتي»*. كما كتب رئيس تحرير الاهرام؛ في الاسبوع التالي، مقالاً بعنوان «علاقة لا تنفصم بين التطبيع والحكم الذاتي»، أشار فيه إلى الارتباط بين القضيتين؛ لكن رئيس الجمهورية في رده على أحد الأسئلة الموجهة إليه في مطار أسوان بتاريخ ١٠/١/١٩٨٠ لم يقطع بأن هناك ربطاً بين الموضوعين. وأحال سائلة إلى إتفاقية كامب ديفيد قائلاً «اننا نحترم كل كلمة فيها، وليست كل كلمة فقط، ولكن أيضاً الروح التي وراءها». واستمر هذا الجدل دائراً، وهو ما أدى إلى حوار على المستوى الشعبي حول قضية تطبيع العلاقات مع مصر. وكانت محصلة هذا الحوار تتركز في ضرورة تعليق التطبيع حتى يتم حل المشكلة الفلسطينية. وقد وجدت وجهة النظر هذه تعبيراً عنها بصياغات مختلفة من الجمعية العمومية لاتحاد العمال وفي النقابات المهنية مثل المحامين والصحفيين والأطباء والزراعيين، وكذلك بين أساتذة الجامعات، وحتى في بعض أوساط القطاع الخاص المصري، فقد أعرب رئيس اللجنة المصرية ــ الاميركية لرجال الأعمال، عن اعتقاده بأن «هذا الأمر [أي التطبيع] لا يمكن الإقدام عليه إلا بعد أن تسود العلاقات الطبيعية في المنطقة بأسرها، لا على مصر فحسب، وإنما على جميع الدول العربية، وبصفة خاصة الفلسطينيين».

مقومات الرؤية المصرية للسلام

تأتي عملية التطبيع في إطار معاهدة السلام العربية ــ الإسرائيلية، ومن هنا فإن النظر إلى التطبيع من الزاوية الاقتصادية ينبغي أن يتم في إطار الرؤية الأوسع للأهمية الاقتصادية للسلام، وهذه الرؤية التي انتهى إليها المجلس القومي للإنتاج، تتلخص في القضايا التالية**:

أولاً: ضرورة إعداد خطط التحول من إقتصاديات الحرب إلى إقتصاديات السلام.

ثانياً: دراسة مشروع إنشاء صندوق الموارد المالية والمعونة الخارجية لمواجهة الخسائر التي تحملها الاقتصاد المصري، على أن تبدأ كافة الأجهزة والقطاعات في حصر كافة الخسائر التي تحملها الإقتصاد القومي نتيجة للحرب، وتحديد أثر ذلك على الانتاج والمرافق والخدمات؛ هذا بالترافق مع وضع خطة لإنعاش هذا الاقتصاد بما يتوفر للصندوق من موارد تخصصها الدول الصديقة التي تجاوبت مع مبادرة السلام على غرار مشروع مارشال.

ثالثاً: إعطاء أولوية خاصة لإعادة تخطيط القوى العاملة، وذلك لإعطاء هذه القوى العاملة في مختلف المستويات، قوة دفع إنتاجية تمهد لبناء مصر المستقبل في عهد السلام

---

* الاهرام ٩/١/١٩٨٠.

** اخبار المجالس القومية المتخصصة، السنة الثالثة، العدد الاول كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨.